

«جزيرة أرزة لبنان» أحلام على أرض الواقع



نموذج لجزيرة أرزة لبنان

وسكان الجزيرة فسيؤمن عبر وسائل نقل بحرية مخصصة للجزيرة، كما سيتم الاستفادة من المساحة تحت الماء لإقامة أكواريوم وفندق. كما يخطط لمشروع آخر قد يرافق بناء الأرزة وهو كناية عن مدينة صناعية تؤمن مختلف حاجات أبناء الجزيرة واستمرار الحياة عليها. ويفترض أن يتم التسويق للمشروع من باب جذب الاستثمارات واللبنانيين والمغتربين والمهاجرين والسياح، وأنه سيؤمن 50 ألف فرصة عمل للشباب اللبناني في مختلف القطاعات، مع توقع ان ينتهي العمل به خلال 3 سنوات من بعد انجاز المعاملات الرسمية. كما يتم الترويج للمشروع عبر القول بأنه سيشمل أسماء كبارا من لبنان، وستسمى الأجنحة في الفنادق بأسماء المعالم الأثرية اللبنانية.

الممتدة بين صور جنوبا والبترون شمالا، وان الملف قد سلم الى وزارة الأشغال ويتم العمل مع الوزارة ومع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات. يذكر ان مساحة الجزيرة المقترضة تمتد على مساحة 3 ملايين و300 م2، بحسب ما هو معلن، من دون تحديد عمقها في المياه، وتفيد المصادر ان الأرزة الجزيرة ستقسم الى قسمين: الأول كناية عن الجذع (طبقا لشكل الأرزة)، حيث سيتم بناء الفنادق والمطاعم والأسواق، على ان يكون مفتوحا للجميع. الثاني هو أغصان وفروع الأرزة، حيث سيتم بناء الفيلات والمنازل، على ان يكون الدخول اليه مقتصرًا على الملاك، وذلك إضافة الى الأسواق التجارية، المستوصفات، والمدارس، والمراكز المتخصصة في استقبال محبي النشاطات المائية، أما نقل السياح

عن المشروع لم يعينوا مكانه بعد على الشاطئ اللبناني، وان الدراسات تتحور حول موقعين: أما قبالة شاطئ الدامور أو قبالة شاطئ عشميت. ويعتمد الخيار النهائي على دراسات الجدوى الاقتصادية لعق الشاطئ الذي سيردم، على اعتبار أنه كلما كان الشاطئ عميقا، احتاج الى كميات أكبر من الردم. (أكد رئيس مجلس ادارة الشركة ان هذا المشروع لا يتضمن أي ردميات للبحر، موضحا انه جزيرة عائمة على سطح المياه كحماطات الطائرات ومطار اليابان، مشددا على انه اذا كان يشكل أي ضرر على البيئة فسيوقفه). وتضيف المصادر ان الشركة تقدمت من وزارة الدفاع ادارة الشؤون الجغرافية، يطلب لتحديد الموقع الأنسب لبناء تلك الأرزة على الشاطئ اللبناني، من المنطقة

بيروت: تتحضر شركة «نور الدولية» التي يترأس مجلس إدارتها محمد صالح لإطلاق مشروع «جزيرة أرزة لبنان» قبالة الشاطئ اللبناني، وهي جزيرة اصطناعية ذات طابع تجاري سياحي استثماري، على طريقة مشروع «جزيرة النخلة» في دبي، وقد أطلقت الشركة فعلا موقعا خاصا بالمشروع على الانترنت، وكذلك على موقع «فيس بوك»، بالإضافة الى الاعلانات على عدد من المواقع المتنوعة الاختصاصات، وفي بعض الصحف. المشروع لا يزال على الورق، وقد قام القيمين عليه بزيارات تمهيدية الى العديد من المسؤولين، لاسيما وزير السياحة الذي شجع ودعم المشروع، والذي أعلن أيضا انه مازال يسعى الى الحصول على الموافقة من المراجع الرسمية اللبنانية، وكشفت مصادر رسمية معنية، ان المسؤولين

96 مليون دولار صادرات لبنان للكويت 2008 12,137 مليار دولار عجز الميزان التجاري اللبناني خلال العام الماضي

106 ملايين دولار صادرات لبنان للكويت خلال عام 2007

بيروت-رئيسه
ارتفع عجز الميزان التجاري اللبناني عام 2008 بشكل غير مسبق، إذ وصل الى 12,137 مليار دولار متراجعا نحو 3 مليارات دولار عن عام 2007. وأظهر تقرير لوزارة المال ان حجم صادرات لبنان الى الكويت عام 2008 بلغ 96 مليون دولار، وارتفع عن عام 2007 حيث كان 106 ملايين دولار، لكنه ارتفع عن عام 2006 حيث بلغت 82 مليون دولار. وعن عام 2005 حيث بلغ 81 مليون دولار، ولم يستورد لبنان من الكويت أي سلعة. وحلست الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الأولى من حيث الاستيراد اللبناني ويحدهود 1850 مليون دولار خلال العام الماضي، بينما بلغت قيمة صادرات لبنان الـ 49 مليون دولار فقط، وحلست الصين ثانياً من حيث الاستيراد بحدود 1391 مليون دولار بينما لم يصدر إليها أي سلعة. وجاءت فرنسا في المرتبة الثالثة من حيث الاستيراد بحدود 1335

مليون دولار، بينما بلغت قيمة صادراتها إليها عام 2008 بحدود 84 مليون دولار. أما على صعيد التصدير، فحلت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من صادرات لبنان ويحدهود 346 مليون دولار، بينما بلغت قيمة ما استورده لبنان منها بحدود 326 مليون دولار. وجاءت سويسرا في المرتبة الثانية من حجم التصدير اللبناني ويحدهود 329 مليون دولار، بينما استورد منها ما قيمته 616 مليون دولار. وحل العراق ثالثاً في قائمة صادرات لبنان بحدود 229 مليون دولار، بينما لم يستورد منه أي سلعة. وأشار التقرير الى ان الميزان التجاري اللبناني عام 2008 سجل عجزاً بحدود 12,137 مليار دولار، بينما كان سجل عام 2007 عجزاً بلغ 9,157 مليارات دولار. وقال التقرير ان الشهر الاخير من العام الماضي سجل عجزاً بلغ 884 مليون دولار. وكان عجز الميزان التجاري عام 2007 بحدود 8999 مليون دولار.



تراجع في الصادرات اللبنانية إلى الكويت

سوق العمل يحتاج إلى 80 أو 100 ألف وظيفة حتى العام 2014

الشركة: الاحتفاظ بالموظفين دليل إنساني يعكس تكاثف الجهود في مواجهة الأزمة

هذه السياسة على عمق ومثانة النظرة نحو مستقبل العمال، وحاجة القطاع المستمرة له. وتظهر الإحصاءات المتخصصة في الإمارات العربية المتحدة نحو 265 ألف وظيفة حالياً، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالعدد الكلي للسكان في الدولة، في حين يقترب عدد الوظائف في القطاع الخاص من 2,5 مليون وظيفة. وتقدر مصادر متخصصة بالشأن العمالي في الدولة تسجيل طلبات عمل بنحو 14 ألف وظيفة سنوياً، وهو ما يعني حاجة هذه السوق إلى نحو 80 أو 100 ألف وظيفة خلال السنوات الخمس المقبلة. يقع استقطابها على القطاع العام بنسبة 80٪، في حين تستقطب الحكومة النسبة المتبقية 20٪، وهو ما يعنى ضرورة تقديم المزيد من الدعم للقطاع الخاص بما يمكنه من استيعاب هذا الكم المؤثر في ديمومة التنمية الشاملة داخل الدولة.

وهما من اكبر مشاريع المدن المتكاملة في إمارة الشارقة بدولة الإمارات: «وعلى العكس فقد زادت الأزمة الحالية من تمسك بعض الشركات بموظفيها لأنهم شركاء حقيقيون في حصص النجاحات التي حازتها شركاتهم، خاصة أن الجمع في مركب واحد، وان الكلل له دور مسؤول، وإنه لا غنى للشركات عن موظفيها المدربين من ذوي الخبرة في مساعدتها لتجاوز الأزمة، والبدا بمرحلة جديدة من العمل لتنفيذ سياسة الشركات التي تصب في النهاية في خدمة التنمية الشاملة في الدولة بشكل عام، وبما يعود على الشركات ذاتها من مكاسب بشكل خاص». هذا وكان القطاع الحكومي من بين أكثر القطاعات الداعمة للموظفين، وقد شهد قطاع العمل زيادات كبيرة زادت في بعضها على نسبة 100٪ في مختلف إمارات الدولة، ولم يشهد هذا القطاع الحكومي التخلي عن أي موظف، وتدل



عبدالله الشركة

ضمن سعيها الحثيث للبقاء في السوق وعدم الذوبان، وهذا أمر مطلوب، لكننا وجدنا أن بعض أنواع التعاملات أخذت بعداً - هستيرياً - فاطاحت بموظفيها، وكأنها النهاية في حين تأخير الوضع المالي العالمي الجديد في العملية الاستثمارية، وما رافقه من أضرار كبيرة، وبناء على ذلك أعادت الكثير من الشركات حساباتها لمواجهة الأزمة ومحاولة التقليل من الأضرار المختلفة الناجمة عنها

سارعت العديد من الشركات المختلفة إلى تأكيد التمسك بموظفيها خلال المرحلة الحالية والمقبلة، وجاءت هذه القرارات في الوقت الذي انطلقت فيه العديد من الشائعات التي رافقت الأزمة المالية العالمية، وقيام شركات بتقليص وتسريح نسبة من موظفيها، وإعلان أخرى اعترافها بتقليص الكوادر العاملة فيها، أو تحديد نسب كبيرة في الأوساط المختلفة كون الإجراءات المذكور غير إنساني ولا ينسجم مع المبادئ الحضارية والأخلاقية. وفي هذا الصدد قال الشيخ عبدالله بن فهد الشركة رئيس مجلس ادارة شركة الحنو القابضة لا يخفى على أحد تأخير الوضع المالي العالمي الجديد في العملية الاستثمارية، وما رافقه من أضرار كبيرة، وبناء على ذلك أعادت الكثير من الشركات حساباتها لمواجهة الأزمة ومحاولة التقليل من الأضرار المختلفة الناجمة عنها

ارتفاع معدلات الإقراض إلا ان الأشهر الثلاثة المتبقية من العام شهدت تلاشي السيولة بسبب الأزمة العالمية ودخول الاقتصادات الكبرى في مرحلة ركود. وقال انه من المتوقع ان تؤدي إلى زيادة الطلب خلال الأعوام المقبلة الزيادة في عدد السكان إذ ستؤدي إلى زيادة الطلب والتركيز على القطاع الصناعي كجزء من رؤية العام 2020 في السلطة بالإضافة إلى التنويع بسلطنة عمان كجهة سياحية مميزة. وأوضح ان هناك عوامل قد تؤثر على النمو سلبا وهي الحد من الائتمان نتيجة الأزمة المالية العالمية الحالية وتباطؤ خطط الإنفاق الحكومي مع أسعار النفط المتدنية، وتابع التقرير ان نمو السكان وازدياد تدفق العمالة الأجنبية إلى السلطنة أدى إلى ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية منذ عام 2005.

خلال السنوات الخمس الماضية بمعدل سنوي مركب

«جلوبل»: نمو مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي بسلطنة عمان بنسبة 10٪



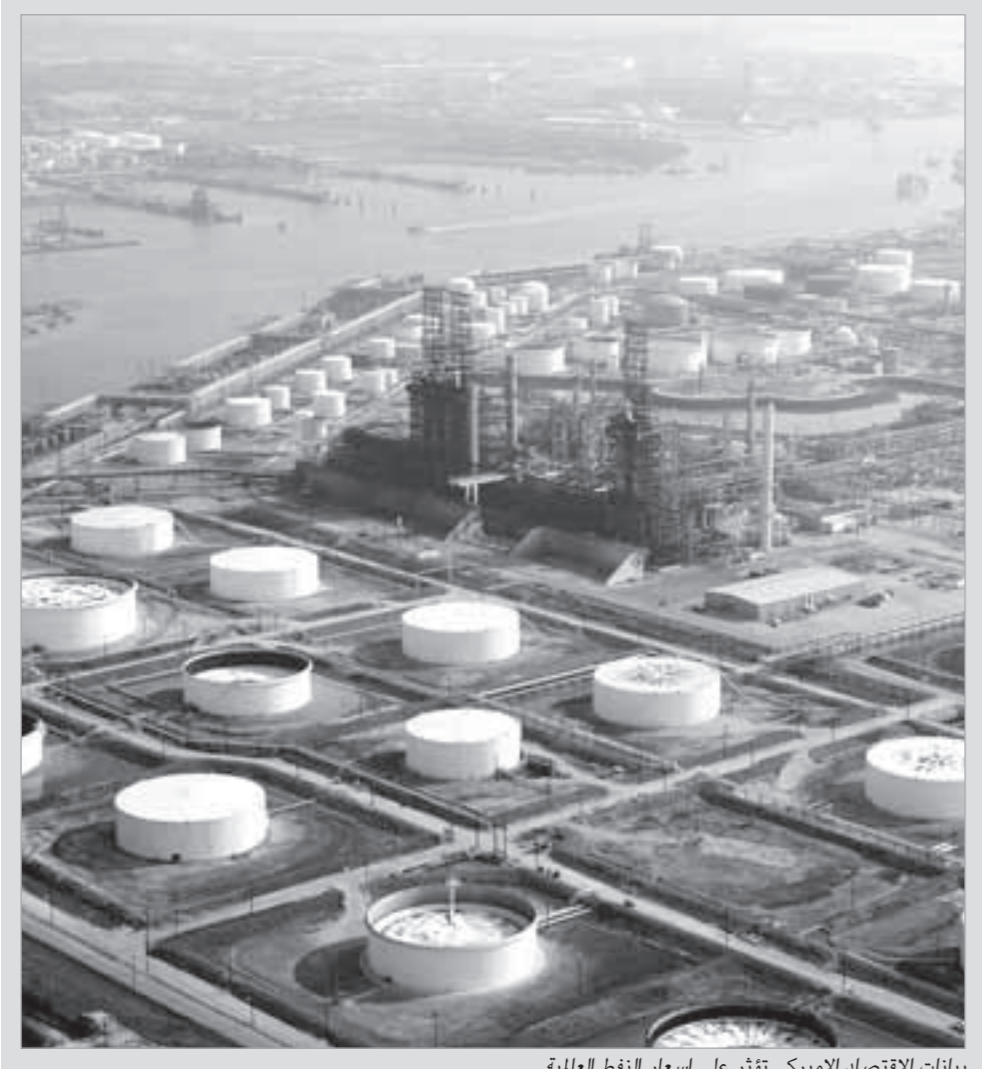
ارتفاع مساهمة القطاع العقاري العماني في الناتج المحلي

بنسبة 9 إلى 101٪ من 3,376 مليون ريال في 2007 إلى 759,6 مليون ريال في سبتمبر 2008 وهو ما يدل على زيادة نشاط البناء عام 2008. وبين التقرير ان ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع العقاري بشكل ملحوظ بسبب ازدهار نشاط البناء في الأشهر التسعة الأولى من 2008 على الرغم من

مستقط - كونا: قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» أن مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان خلال السنوات الخمس الماضية (2003 - 2008) ارتفعت بمعدل سنوي مركب نسبته 10٪ متوقعا أن تزداد هذه النسبة إلى 16,1٪ في العام الحالي مقارنة بمستوى 2008 والبالغ 5,3٪. وأكد التقرير ان القطاع العقاري سيجس من مساهمة قطاعات أخرى كالسياحة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة غير مباشرة، وقد اتجهت السلطة وفقا للمرسوم السلطاني (رقم 2006/12) والصادر في 2006 إلى توسيع قاعدة الملكية للأجانب من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي صدر لهم حق الملكية في عام 2004. وتماشيا مع زيادة مساهمة القطاع العقاري في

7,6٪ نسبة البطالة لتسجل أعلى مستوى منذ 16 عاماً

«الوساطة المالية»: بيانات الاقتصاد الأميركي هوت بأسعار النفط



بيانات الاقتصاد الأميركي تؤثر على أسعار النفط العالمية

5,2٪ وسجل ناسداك قفزة قدرها 7,8٪. وفي أسواق الصرف العالمية هبط الدولار الأميركي والين الياباني أمام اليورو يوم الجمعة بعد أن أشرت بيانات متشائمة للوظائف في أميركا أملاً بأن الكونجرس سيتحرك بسرعة لإقرار خطة حوافز لتنشيط الاقتصاد وهو ما فتح مرة أخرى شهية المستثمرين للمخاطرة. وفي أواخر التعاملات في سوق نيويورك كان اليورو مرتفعاً 1,2٪ عند 1,2945 دولار مسجلاً أكبر زيادة أسبوعية أمام العملة الأميركية في 2009. لكنه يظل منخفضاً حوالي 12٪ عن أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر البالغ 1,47 دولار الذي سجله في ديسمبر الماضي. وارتفع الدولار 0,9٪ إلى 91,92 ينا موسعا مكاسبه للأسبوع أمام العملة اليابانية التي تخطى الشهر الماضي عن أسبوعية منذ نوفمبر. وفي أسواق النفط العالمية أنهت أسعار العقود الأجلة للنفط جلسة تعاملات متقلبة يوم الجمعة على انخفاض مع تصاعد المخاوف بشأن الطلب على الخام بعد أن أظهرت بيانات حكومية ان الاقتصاد الأميركي تخطى الشهر الماضي عن أكبر عدد من الوظائف في 34 عاماً. وأغلق الخام الأميركي الخفيف للعقد تسليم مارس منخفضاً دولاراً أو 2,43٪ إلى 40,17 دولاراً للبرميل بعد ان تراوح في نطاق حده الأدنى 38,60 والأعلى 42,68 دولاراً.



600 ألف أميركي فقدوا وظائفهم في شهر يناير الماضي

ميزانبات البنوك وتحفزها على الإقراض. وأنهى مؤشر داو جونز الصناعي لأسهم الشركات الأميركية الكبرى الجلسة مرتفعاً 217,5 نقطة أي بنسبة 2,70٪ إلى 8280,59 نقطة في حين وأغلق مؤشر ناسداك المجمع الذي تغلب عليه أسهم شركات التكنولوجيا مرتفعاً 45,47 نقطة أو 2,94٪ إلى 1591,71 نقطة. وينتهي داو جونز الأسبوع على مكاسب قدرها 3,5٪، بينما صعد ستاندر اند بورز

قال التقرير الأسبوعي للمجموعة الدولية للوساطة المالية في رصد لحركة أسواق المال العالمية أن التطورات المتعلقة بخطة الإنقاذ للاقتصاد الأميركي طغت على أحداث الأسبوع حيث تابع الكونغرس الأميركي مناقشتها وبدا انه بصدد الموافقة عليها بعد ان ادخل عليها بعض التعديلات التي خفضت حجم الخطة إلى 780 مليار دولار. وتجاهلت الأسواق الإنشاء السئية بعد ان فقد حوالي 600 ألف أميركي وظائفهم في شهر يناير وارتفع مستوى البطالة إلى 7,6٪ وهو أعلى مستوى له منذ 16 عاماً. وكان الرئيس اوباما قد حذر الكونغرس بان عليهم الإسراع بالموافقة على الخطة لان الأوضاع السيئة تتفاقم يوماً بعد يوم والبطالة تزداد حدة وبالتالي يجب الإسراع ببدء العمل على مكافحتها من خلال برامج الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والتعليم وزيادة العونيات الإجتماعية بما سيوفر 3,5 ملايين وظيفة. ويتخوف الجمهوريون من فشل الخطة في خلق الوظائف الكافية وارتفاع ديون الولايات المتحدة إلى أرقام فلكية ويقولون ان الحكومة أنفقت أكثر من 700 مليار دولار على إنقاذ النظام المالي وهي الآن بصدد إنفاق حوالي 800 مليار دولار أخرى، وصعدت الأسهم الأميركية لثاني جلسة على التوالي يوم